

# النظام الإسلامي

كشافتنا وتطورنا

تأليف

الدكتور صفي الدين

دار العلم للملايين  
بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الرابعة

أيسار (مايو) ١٩٧٨

من الفقهاء - أن يزيد في المسأخوذ عن العُشر ، وأن ينقص عنه إلى نصف العُشر ، كما أن له أن يرفع ذلك عنهم نهائياً إن رأى المصلحة فيه بعد مشورة أولي العلم ، ولا يزيد الأخذ على مرة من كل قادم بالتجارة في كل سنة ، حتى ولو تكرّر قدومه خلال السنة (١) ، وتشبه هذه العُشور في عصرنا الضرائب الجمركية من بعض الوجوه .

## الأوقاف

ولا بدّ من كلمة عن الأوقاف ، باعتبارها أحد النظم المالية في الإسلام ، وهي على قسمين :

- أوقاف ذرية .

- وأوقاف خيرية .

نسبت الأولى إلى ذرية الإنسان لأنها تهدف إلى ضمان التكافل الاجتماعي لذرية الواقف وذوي قريبه مع انتهائها في جميع الصور إلى عمل من أعمال البرّ ، أو جهة من جهات الخير ، كإعانة الفقراء أو طلبه العلم . وانفردت الثانية باسم «الخيرية» - مع أن الأوقاف كلها خيرية - لأن قصد الواقف الأساسي فيها عمل من أعمال الخير يريد به وجه الله ، ويرجو به توازن المجتمع على أفضل الوجوه .

ومن الأوقاف الخيرية التي لا تنقطع ما ينفق على عمارة المساجد والزوايا والمدارس والمقابر ، وإصلاح الجسور والطرقات العامة ، بل كان منها ما ينفق على الفسادق للمسافرين ، والرباطات للمجاهدين ، وعلى البذار مجاناً للمزارعين والفلاحين ، وما يعطى من قرض حسن للتجار ،

١ أحكام أهل الذمة ١٦١ ، وقارن بالمعنى ( لابن قدامة ) ٦٠٤/١٠ ( بهامشه الشرح الكبير ) .

وما يعطى من معونة للعميان والمقعدين ، ولإيواء اليتامى واللقطاء ، بل لتزويج العزّاب ، وتطبيب الحيوان . ومن الطريف أن وقف المرج الأخضر بدمشق كان وقفاً للحيوانات المريضة العاجزة تظل ترعى فيه حتى تموت . وكان وقف القطط في سوق ساروجة خاصاً بإيواء الحيوانات الأليفة في أحد البيوت . وربما كان أطرف من هذا وقف « نقطة الحليب » ، وقد وقفه في قلعة دمشق ، الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي لإمداد الأمهات بالحليب والسكر لتغذية أطفالهن ، وذلك أن صلاح الدين جعل في أحد أبواب القلعة المذكورة ميزاباً يسيل منه الحليب ، وميزاباً آخر بجواره يسيل منه ماء مذاب بالسكر ، وعيّن للأمهات يومين في الأسبوع ليأخذن خلالهما من الوقف حاجاتهن من الحليب والسكر .

وهناك أوقاف لمجرد سقاية العطشان ، أو إطعام الفقير في رمضان، وحداثق وقفت بجميع أشجارها المثمرة ليأكل منها كل عابر سبيل (١) . إن هذه الموارد المالية كلها لا بد أن توزّع على جميع طبقات الأمة توزيعاً عادلاً ، لا فضل فيه لأحد على أحد إلا بالعمل والجهد والعناء . والمهم في نظر الإسلام ألا تنحصر هذه الثروة في قطر ما ، أو إقليم ما ، أو طبقة معينة ، فضلاً على أن تحتكر لشخص واحد معين . والمبدأ الذي يوضح هذه الحقيقة الإسلامية قوله تعالى « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » (٢) ، وذلك أن رسول الله عليه الصلاة والسلام في غزوة بني النضير التي انتهت بالصلح أعطى الفيء كله للمهاجرين

١ انظر في الأوقاف « اشتراكية الإسلام » للدكتور مصطفى السباعي ١٤٥ - ١٤٧ .

٢ الحشر ٧ .

الفقراء دون الأنصار الأغنياء ما عدا رجلين فقيرين منهم ، لأنها شاركا المهاجرين في الفقر ، رغبة منه عليه السلام في إعادة التوازن الاجتماعي بين المهاجرين والأنصار ، مع أن الأنصار أهل المدينة آووا لإخوانهم المكيين المهاجرين ، وآثروهم على أنفسهم ولو كان ببعضهم خصاصة . وجاء قوله تعالى « كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » علاجاً لتفاوت ملحوظ - وإن لم يكن بالكبير - بين فريقَي المسلمين في ذلك الحين ، كما أن هذا القول الرباني سيطر على الصعيد الإسلامي علاجاً لكل تفاوت طبقي ، حتى لا تغلو طبقة على طبقة ، ولا تستغل طائفة طائفة أخرى . ولعل هذا هو الذي حمل عمر بن الخطاب على أن يقول قوله التاريخية المشهورة : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها في الفقراء ! »

وأهم ما نلاحظه في الأسلوب الإسلامي لتحقيق العدالة الاجتماعية : أن الاسلام تسامى بمبدلولات العدالة عن أن تكون مجرد قوانين اقتصادية محدودة ، فن أعماق الضمير الإنساني يحاول الاسلام إصلاح ما أفسده الانسان لأخيه الإنسان ، وذلك عن طريق التنسيق بين قوى الحياة والأحياء تنسيقاً كاملاً يورث الشعور بالسلام والطمأنينة ، ويكون ناشئاً عن تنظيم العلاقة بين الفرد وذاته ، وبين الفرد وفرد آخر ، ثم بين الفرد وخليّة بناها أو أسهم في بنائها ، وأخيراً بين الفرد والدولة تنظيمياً تتعادل فيه الحقوق والواجبات ، ويتساوى فيه الجهد والجزاء ، وتكفل فيه ضمانات المعيشة المادية وضمانات العدالة القانونية . وبتعبير آخر : يمكننا أن نقول : إن العدالة الاجتماعية في الاسلام شيء أكبر من سياسة المال ، وأسمى من مجرد توزيع ثروة المجتمع بالمساواة .

إن الزكاة مثلاً هي الركن الاجتماعي البارز بين أركان الإسلام الخمسة ،

وهي واجب اجتماعي أشبه ما يكون بحق الجماعة في علق الفرد ، وعبر عنها القرآن بما يفيد هذا المعنى الاجتماعي فقال : « والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ولكنها في الوقت نفسه حق المال في نظر الدين ، فهي عبادة دينية تطهر ضمير الفرد من غرائز الشح والبخل وحب الذات ، فجدير بنا أن نسميها إذن واجباً اجتماعياً تعبدياً في آن واحد ؛ لذلك استخدم الإسلام لتحقيق العدالة الاجتماعية وسائل أسمى وأجدى وأشد انسجاماً مع الفطرة البشرية من أي نظام عالمي آخر يسعى إلى الغاية نفسها ، فقبل أن يشرع للعدالة القوانين اعترف للإنسان بالحقوق التالية :

١- حق المساواة الكاملة بين طوائف الناس ومللهم وأجناسهم ، مع القضاء على التمييز العنصري ، وتحطيم فوارق الطبقات . والنصوص في هذا كثيرة سنعرض لها في فصل « النظم الاجتماعية » .

٢- حق الحرية للإنسان منذ أن تتفتح عيناه على نور الوجود كما قال عمر : « متى تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟ » وأهم أنواع الحرية في نظر الإسلام حرية الفكر والعقيدة ، كما قال الله : « لا إكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي » (١) وكما قال « لكم دينكم ولي دين » (٢) .

٣- حق الكرامة لبني آدم جميعاً ، فلا يجوز أن نخدش كرامة أحد ، ولا أن يقذف عرض أحد ، ولا أن يستهزأ بأي إنسان ، لقول الله : « ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم

١ البقرة ٢٥٦ .

٢ الكافرون ٦ .

من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً» (١).

٤- حق العلم ونشر التعليم بين الجميع ، لقوله عليه السلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » (٢) ومن هنا قرّر الفقهاء أن نفقة طالب العلم الفقير تجب على وليّ أمره ، وأن كتب العلم من الحاجات الأصلية ، فلا زكاة عليها مهما تكن غالية نفيسة (٣).

٥- حق الملكية الفردية لضمان الحياة الحرّة الكريمة ، شريطة أن تكون هذه الملكية وسيلة لقضاء الحوائج وتبادل المنافع ، لا للإسراف في التمتع بمباهج الحياة ؛ بينما تعيش طوائف من المجتمع في الفقر والمرض والحرمان .

وبعد هذا يضع النظام الإسلامي المالي من التشريعات ما يصون التوازن الاجتماعي ، وما يكاد يحقق العدالة للبشر أجمعين . فن ذلك أنه يقرّر أن الفقر مرض اجتماعي خطير كما قال عليه السلام « كاد الفقر أن يكون كفراً » (٤) . فلا بدّ من محاربة الفقر بألوانه كلها ، وإنما يتمّ ذلك بالنظر إلى المجتمع كله على أنه وحدة متماسكة، لقوله عليه السلام «الخلق كلهم عيال الله فأحبهم إليه أنفعهم لعياله » (٥) .

ومن التشريعات التي سنّها الإسلام :

- 
- ١ الإسراء ٧٠ وقارن بتفسير الألوسي (روح المعاني ١٥/١١٧) : « أي جملتنا قاطبة برهم وفاجرهم ذوي كرم : أي شرف ومحاسن » .
  - ٢ رواه البيهقي والطبراني .
  - ٣ رد المحتار ٦/٢ .
  - ٤ رواه مسلم في « صحيحه » .
  - ٥ رواه البزار وأبو يعلى .

١ - الزكاة في عروض التجارة بنسبة ٢,٥ ٪ وفي المواشي بنسبة تشبهها تقريباً ، وفي الزروع والثمار بنسبة العشر بحسب نوع الأراضي ، كما أوضحنا من قبل .

وهذه النسبة كلها مقبولة تجود بها النفس عن طوعية واختيار ، ولكنها على قلتها توزع الثروة بين فئات الشعب المختلفة خلال سنوات محدودة ، وتكاد تؤمن نفقات التكامل الاجتماعي التي لا يستغني عنها مجتمع من المجتمعات .

ويلاحظ أن الزكاة حق اجتماعي وليست منة ولا إحساناً . وقد جاء في القرآن تحذير شديد لمن يشعرون بالاستعلاء عند أداء الزكاة وأنواع الصدقات ، مثل قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، ففله كمثل صفوان عليه تراب » فأصابه وابل فتركه صلداً » (١) ، كما يلاحظ أن نصاب الزكاة قليل ، فهو لا ينحصر في الأغنياء الكبار ، بل معظم الشعب يسهم في هذا النصاب ، مشاركاً به في تأمين نفقات التكافل الاجتماعي .

٢ - إذا لم تكف الزكاة حاجات التكافل الاجتماعي ولم يكن في بيت المال ما يسد تلك الحاجات ، فرض النظام الإسلامي على أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويكفوهم الضروري من حاجاتهم الغذائية والمعاشية ، كما يقول ابن حزم الأندلسي (٢) .

١ البقرة ٢٦٤ .

٢ المحل ( لابن حزم ) ١٥٦/٦ .



٣- في النظام الإسلامي نفقات مفروضة على الموسرين في حق أقربائهم المحتاجين من آباء وأبناء وإخوة وأعمام وأخوال وسائر ذوي الأرحام . وتشمل هذه النفقات المأكل والملبس والسكن والتعليم والتزويج والقيام بالخدمة ، او تكليفاً بالأجر لمن يقوم بخدمة العاجز منهم والمريض . وإنما أراد الإسلام بهذه النفقات محاربة الفقر والجهل والمرض والمسكنة والمذلة (١) .

٤- إذا هدد العدو سلامة البلد أو حدثت بعض الطوارئ وجب أن تأخذ الدولة من أموال الناس بقدر ما تدفع به الخطر ، ولا يحق لغني أن يمتنع عن إعطاء الدولة ما تفرضه عليه مهما يكن كثيراً كما قال الغزالي في « المستصفى » (٢) . وقد علل الفقهاء ذلك بأن من قواعد الشريعة المؤصلة المقررة أنه يجب دفع الضرر الأعلى بتحمل الضرر الأدنى ، وأتوا في هذا الصدد بمسائل فرعية تجاوز عشرات المثات .

٥- نظام التوريث الإسلامي الذي فصل أكثره في سورة النساء وسيلة لتفتيت الثروات الكبيرة أو رؤوس الأموال ، وإيصال النفع لمختلف الأقرباء مع ملاحظة درجة القرى من المتوفى .

٦- أجاز النظام الإسلامي للإنسان أن يوصي بثلث ماله لجهات البر والخير ، واجتهد بعض أصحاب المذاهب في فرض الوصية للأقرباء غير الوارثين بمقدار الثلث . وبهذا أخذت المتحدة وسورية حين أقرتا مبدأ الوصية للحفدة المحرومين من الإرث ، وهم

١ انظر شرح قانون الأحوال الشخصية (السباعي) ٢١٩/١ - ٢٥١ .

٢ المستصفى ٣٠٣/١ - ٣٠٤ .

الذين مات أبوهم في حياة جدّهم . وجعلوا عمدتهم في ذلك الآية الكريمة من سورة البقرة « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ » (١) .

٧- - إذا لم ينل الميراث بعض الأقربين لأنهم ليسوا شرعاً بوارثين - بسبب حجب بعضهم لبعض تبعاً لقواعد الميراث - فعلى موزعي تركة الميت أن يعطوا الحاضرين الذين لم يرثوا شيئاً ، مصداقاً لقوله تعالى في سورة النساء « وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً » (٢) .

٨- - إذا جاع إنسان أو عطش أو مرض بحيث أشرف على الهلاك ، وجب على من يعلم بحاله أن يبادر إلى إنقاذه آخذاً بقول النبي « ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع بجنبه وهو يعلم » . وللجائع أو العطشان حينئذ أن يقاتل على الطعام أو الماء حيثما وجدهما ، فإن قُتل الجائع أو العطشان فإن على قاتله القصاص ، وإن قُتل المانع فإلى لعنة الله ! (٣)

٩- - المدين إذا لزمته الديون بسبب التجارة سددت ديونه من بيت المال ، لدخوله في قوله تعالى : « والغارمين » والمنقطع في بلد غير بلده - وهو « ابن السبيل » - يعان بالمال حتى يصل إلى بلده ولو كان غنياً

١٠- - هناك بعض الكفتارات التي تلزم المسلم في حالات معينة ككفارة

١ قارن بتفسير هذه الآية في المنار ( السيد رشيد رضا ) .

٢ النساء ٨ وقارن بتفسير القرطبي ٤٨/٥ ، ٤٩ .

٣ المحل ١٥٦/٦ .

اليمن التي قال الله فيها « فإطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم » (١) . وكفارة الصيام كما قال الله « وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » (٢) ؛ وكفارة الظهار « ومن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً » (٣) .

١١- إقرار مبدأ التأميم ، لقول النبي : « الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلاء والنار » (٤) . ذلك بأن هذه الأمور الثلاثة حقوق شائعة للجميع عدا عن كونها في الحياة العربية من الضروريات الأولى . فلا مانع من الوجهة المبدئية من أن يقاس على هذه الأشياء الثلاثة كل الأموال المشتركة الضرورية لحاجات البيئات والمجتمعات . والإسلام يعلم المسلمين جميعاً أن المال مال الله ، وأنه لا يجوز لغني يؤمن بمبادئ الإسلام أن يمنّ على الفقراء إن شغل أيديهم العاملة ، أو عين لهم بعض الرواتب والأجور ، فإدام المال مالاً لله فهو في الحقيقة ملك للجماعة كلها ، لأنّ الله غني عن العالمين ، وإنما الأغنياء في المال خلفاء عن الله ووكلاء عنه في توزيعه على الأقربين بالمعروف ، وعلى المجتمع كله بالقسطاس ، لهذا قال الله « آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٥) فالمال وديعة في أيدي الأغنياء ولا بدّ يوماً أن تردّ الودائع .

١ المائدة ٨٩ .

٢ البقرة ١٨٤ .

٣ المجادلة ٤ .

٤ رواه أحمد وأبو داود .

٥ الحديد ٧ .

وهكذا كان للإسلام في توزيع الثروات نظام قائم بذاته شبيه من بعض الوجوه بالنظام الاشتراكي ، وعدو للرأسمالية التي تعتمد على الاستغلال والصوصية . والفرق الأساسي بين النظام الإسلامي والنظم الاشتراكية الأخرى : أن الاشتراكية نتيجة لضغط المؤثرات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ، فتفكير الدول الغربية بحل المشكلة الاقتصادية إنما حدث تحت ضغط التطور الصناعي ، وانتشار موجات السخط والتذمر في أوساط العمال وفئات الكادحين (١) ، بينما جاء الإسلام بتنظيماته للعدالة الاجتماعية منذ فرض الزكاة في أواخر العهد المكي حوالي سنة ٦٢٠ م ؛ وبعد الهجرة سنة ٦٢٢ م بدأ النبي بنفسه تنفيذ نظام الزكاة لتأمين نفقات التكافل الاجتماعي . ثم بعد وفاة الرسول خاضت الدولة معركة حاسمة مشهورة ضد مانعي الزكاة من المرتدين ، فيمكننا القول إذن : إن مبدأ التكافل الاجتماعي كان مسلماً به في الإسلام منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً !

---

١ قارن باشتراكية الإسلام (السباعي) ١٠٩ - ١٢٨ .